هذا التقرير دعا، عملياً، الى تجاهلها، والى التركيز على ان سكان الارض المحتلة قد استطاعوا اكتساب شرعية سياسية ذاتية من خلال «فقدان صبرهم ازاء منظمة عاجزة عن تحقيق الغايات»[٢٧]. وبينما يدرك كتّاب التقرير صعوبة تحقيق ذلك، فانهم لا يعتبرونه مستحيلاً. والسبب؟ حسب تقويم التقرير الضمني للانتفاضة الذي يقول بأن الدورة الطبيعية «لعمرها»، اذا صحّ التعبير، تقتضي زوال مفعولها وزخمها لاعتبارات عملية تتعلق بقدرة السكان على تحمّل المعاناة المترتبة على العصيان المدني اذا تمّ قطع امدادات الدعم من الخارج؛ وبالتالي ليس امام المنظمة سوى القبول بالترتيبات الانتقالية، انما لا ضمانات عندما يحين وقت التفاوض على الوضع النهائي للارض المحتلة.

وشدّد التقرير على ان تعيد الادارة الاميركية تأكيد «علاقات الثقة» مع اسرائيل، المرتكزة على العلاقات الحيوية معها والالتزام الاميركي الاستراتيجي بأمنها. ومتى تمّ ذلك، ففي الامكان اشراك الحكومة الاسرائيلية «في حوار» حول كيفية تطوير «علاقات بنّاءة مع الفلسطينيين»[٢٨]. وهكذا، فان الورقة الاهم التي اشار اليها التقرير هي العلاقة العضوية ما بين الولايات المتحدة واسرائيل. وتباهى كتّاب التقرير بخصوصية هذه العلاقة التي يعتبرونها المفتاح الاساس لأي سلام في المنطقة؛ بمعنى ان العرب، عموماً، والفلسطينيين، على وجه الخصوص، بحاجة الى قبول اسرائيل بالتفاوض للانسحاب من بعض الاراضي المحتلة، وان مفتاح اقناع اسرائيل بذلك اميركي محض، لا يمكن لأحد المنافسة عليه.

وتقتضي الخطة، كذلك، ان يبدأ سكان الارض المحتلة بالتخلّي عن «العنف واعمال الشغب»؛ كما دعا التقرير هؤلاء الفلسطينيين المحليين الى تصوّر مستقبلهم بطريقة مشروطة، في الاساس، بأمن اسرائيل. وإنْ اعترف هؤلاء الفلسطينيون بهذين الشرطين، تقوم اسرائيل بتنظيم انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على أمل ان تخرج من تلك الانتخابات تلك القيادة المحلية «المسؤولة» سابقة الذكر. وعندئذٍ فقط، يمكن بدء المفاوضات لاحلال «نظام انتقالي» للاراضي يتمكّن من تسلّم السلطة بالنسبة الى «بعض جوانب الحكم الذاتي»[٢٩].

افكار التقرير تدور في فلك ترتيبات وصياغة جديدة للحكم الذاتي، مع قدر معيّن من السيادة المحلية الجدّية التي تتعدى البلديات والمجارير لتساهم في بناء الثقة ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين بأمل توسيع حلقة التفاوض لاحقاً ليشمل آخرين في بحث الوضع النهائي للارض المحتلة. ولكن من هم هؤلاء «الآخرون»؟ شدد التقرير على ضرورة «المحافظة على دور الاردن»، علماً بأن المفاوضات في شأن «الوضع النهائي» تتطلب «مشاركة اردنية رئيسة»، وذلك لأن في استطاعة الاردن، وحده، تأمين «المرساة» لقيام «هوية فلسطينية»؛ كما يستطيع تأمين الضمانات لحل مستقر تحتاجه اسرائيل، اضافة الى ان الاردن سوف يكون بوّابة الفلسطينيين الى العالم العربي[٣٠].

لم ير التقرير بديلاً من الاردن، الذي رأى ان افضل ما يمكن تحقيقه، في هذه المرحلة، هو ترميم الطريق امام الاطراف الرئيسة الثلاثة، والبحث في «الخطوات المنطقية» في اطار وضع ترتيبات بناء الثقة في المرحلة الانتقالية. امّا على الساحتين، الاقليمية والدولية، فدعا التقرير، عملياً، الى عزل سوريا، وضمناً الى منع الاوروبيين من التدخل في الشرق الاوسط. امّا في ما يختص بالاتحاد السوفياتي، فمن الافضل تأخير دخوله الى ساح التفاوض أطول وقت ممكن، لا سيما وان «فكرة المؤتمر الدولي غير ملائمة للمصالح الاميركية»؛ وبالتالي، فمن الافضل تجنّبه ما امكن الى ذلك سبيلا[٣١].